منظمة التعاون الإسلامي

OIC/EX-CFM/2017/ RES.FINAL

قرار
الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية
منظمة التعاون الإسلامي
حول وضعية أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار

كوالالمبور، ماليزيا

19 يناير 2017

قرار
الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي
حول وضعية أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار
كوالالمبور، ماليزيا (19 يناير 2017)

إنّ الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول وضعية أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار، والمنعقد في كوالالمبور بماليزيا يوم 19 يناير 2017؛

انطلاقاً من المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، **وطبقاً** للقرارات ذات الصلة بشأن أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 43/4-أق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والتي انعقدت في طشقند بأوزبكستان يومي 19 و20 أكتوبر 2016، وكذا القرار رقم: 3/4-EX(IS) الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عُقدت في مكة المكرمة عام 2012 بشأن جماعة الروهينجيا المسلمة في ميانمار، وما تلاهما من قرارات وزارية في هذا الشأن؛

وإذ يستذكر زيارة الوفد الوزاري لمجموعة الاتصال عن منظمة التعاون الإسلامي المعنية بقضية الروهينجيا لميانمار، ويأخذ علماً بلقاءاته المختلفة مع القيادات الحكومية والدينية وممثلي المجتمع المدني والهيئات والمنظمات الدولية وزيارته للمخيمات في إقليم أراكان واللقاءات بالنازحين وما خرجت به هذه اللقاءات من نتائج هامة.

وإذ يأخذ علماً بتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة، يانغي لي، بشأن وضعية حقوق الإنسان في ميانمار (الوثيقة رقم: A/HRC/31/71) بتاريخ 18 مارس 2016، وكذلك تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول وضعية حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجيا وغيرهم من الأقليات الأخرى في ميانمار والمؤرخ في 29 يونيو 2016 (الوثيقة رقم: A/HRC/32/18)؛

وإذ يأخذ علما بالقرار A/RES/70/233 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 23 ديسمبر 2015 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم A/HRC/29/21 بشأن حالة حقوق الإنسان المكفولة لمسلمي الروهينجيا والأقليات الأخرى في ميانمار الصادر بتاريخ 3 يوليو 2015؛

وإذ يأخذ علماً كذلك باجتماعات المجموعات الإسلامية في كل من نيويورك وبروكسيل وجنيف في ديسمبر 2016 حول وضعية أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار؛

وإذيرحب باستضافة الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين برئاسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف ندوة عنوانها "نحو حوار إنساني حضاري من أجل ميانمار" يومي 3 و4 يناير 2017 والتي ضمت عدداً من قيادات المجتمع البورمي من جميع الطوائف المسلمة والبوذية والمسيحية والهندوسية لبحث سبل التعايش المشترك، والوقوف على أسباب الخلاف، ومحاولة وضع حلول جذرية لإنهائه وترسيخ أسس المواطنة فيه.

وإذ يأخذ في الحسبان أن محنة أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار لا يمكن معالجتها من منظور إنساني صرف، بل تنبغي معالجتها في إطار حقوقهم غير القابلة للتصرف باعتبارهم مواطنين؛

(1) **يرحب** بانتقال ميانمار إلى حكومة جديدة منتخبة بطريقة ديمقراطية، وهو ما يُشكل فرصاً تاريخية صوب بناء مجتمعات آمنة ومزدهرة ومتماسكة اجتماعياً في ميانمار.

(2) **يستذكر** البيان المشترك الموقع يوم 16 نوفمبر 2013 بين منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المركزية المعنية بتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين بجمهورية ميانمار، والذي أرسى الأسس للتعاون المستقبلي، **ويشجع** حكومة ميانمار على القيام بعملية تحقق شاملة وشفافة والتي ستفضي إلى منح الجنسية لأبناء أقلية الروهينجيا المسلمة.

(3) **يشيد** بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار، مثل إنشاء اللجنة المركزية المعنية بتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين في 30 مايو 2016، واللجنة الاستشارية لولاية راخين في 23 أغسطس 2016، من أجل تحسين أوضاع المجتمعات الهشة، بما فيها الأقليات المسلمة في ولاية راخين والتي تواجه أشكالاً مختلفة من التمييز بسبب الدين ويتم إجبارها على العيش معزولة أو داخل مخيمات للنازحين.

(4) **يعرب عن قلقه** إزاء أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإساءات ضد أبناء أقلية الروهينجيا المسلمة، وانتهاكات القانون الإنساني

الدولي، **ويحث** في هذا الصدد حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير فعالة لمنع تكرار مثل تلك الأعمال والانتهاكات وتطبيق حكم القانون وتوفير الأمن للجميع، وصون حقوق كل فرد في العيش والتنقل دونما خوف أو اضطهاد على أساس دينه أو عرقه.

(5) **يحث** حكومة ميانمار على القضاء على الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة، بما في ذلك تجريد أقلية الروهينجيا المسلمة من حقهم في المواطنة بموجب قانون المواطنة لعام 1982، والذي جعل منهم أفراداً بلا وطن، ويحرمهم من حقوقهم وينتزع ممتلكاتهم، ويمارس التمييز في حقهم، والعمل من أجل إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية.

(6) **يعرب** عن قلقه إزاء إمكانية تسلل عناصر متطرفة في أوساط مجتمع الروهينجيا في حال لم يتم معالجة محنتهم والأسباب الجذرية التي تقف وراء معاناتهم، مما من شأنه تعقيد المشاكل القائمة.

(7) **يحث** حكومة ميانمار على اتخاذ إجراءات فعالة للحيلولة دون استفحال الأزمة الإنسانية في ولاية راخين وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل فوري، والسماح لكافة الجهات، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، بتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للمتضررين دون قيد أو شرط.

(8) **يدعو** الدول الأعضاء في المنظمة إلى التعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة ومحنة أبناء أقلية الروهينجيا المسلمة في ولاية راخين، ويطلب من الأمانة العامة للمنظمة مواصلة بذل جهودها في المجال الإنساني، بما في ذلك إنشاء آلية تنسيق فعالة خاصة بالمساعدات الإنسانية.

(9) **يعرب عن** عميق قلقه حيال البعد الإقليمي لاستمرار تهجير أبناء الروهينجيا من ميانمار، **ويعرب** عن تقديره لحكومات بلدان المنطقة لما تبذله من جهود جبارة لتوفير المأوى والحماية بصورة مؤقتة للاجئين الروهينجيا.

(10) **يقر** بالتكاليف المالية الباهظة والتحديات الاجتماعية التي تواجهها بلدان المنطقة بسبب استضافتهم للاجئين الروهينجيا، **ويدعو** الدول الأعضاء في المنظمة إلى مساعدة هذه البلدان وفقاً لمبادئ تقاسم الأعباء والمسؤولية المشتركة، وانسجاماً مع روح التضامن الإسلامي.

(11) **يحث** حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل العودة المستدامة للاجئين والنازحين الروهينيجيا المسلمين إلى ديارهم بولاية راخين في أمن وسلامة وكرامة وضمان سبل العيش لهم.

(12) **يحث أيضا** سلطات ميانمار على ضمان أن تغطي عملية المصالحة الاحتياجات المحددة وتوفير الظروف المواتية من أجل عودة آمنة للاجئين الروهينجيا، وتشجيع إعادة الاندماج بشكل مستدام وشامل كخطوة لمنع النزوح في المستقبل.

(13) **يطلب** من الأمين العام التنسيق والتواصل مع حكومة ميانمار لإيفاد وفد رفيع المستوى يضم فريق الاتصال بمنظمة التعاون الإسلامي والأمين العام إلى ولاية راخين في مهمة للقاء المسؤولين المحليين وأبناء أقلية الروهينجيا المسلمة المتضررة، ويطلب في هذا الصدد من حكومة ميانمار التعاون لاستقبال الوفد الزائر.

(14) **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ضم جهودها إلى جهود المجتمع الدولي من أجل رفع جميع القيود عن حرية التنقل في ولاية راخين وضمان القيام بعملية تحقق شاملة وشفافة من الجنسية بحيث لا يتم استثناء أي فرد في التسجيل أو عرقلة حصوله على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

(15) **يعرب** عن قلقه إزاء تفشي خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز والعدائية، بما في ذلك في وسائل الإعلام وعلى شبكة الانترنت وكذلك إزاء الجهود الرامية إلى سن قوانين تمييزية ضد المجتمع المسلم في ميانمار.

(16) **يشدد** على أهمية الوسطية باعتبارها إحدى القيم الأساسية داخل المجتمعات لمكافحة التطرف بجميع أشكاله، **ويدعو** في هذا الصدد حكومة ميانمار إلى تشجيع الحوار الديني والثقافي، ووقف انتشار التمييز والإساءة للمسلمين ولأعضاء المجتمعات القومية والعرقية والدينية والأقليات اللغوية في كافة أرجاء ميانمار.

(17) **يطلب** من الأمين العام استكشاف مبادرات مشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لآسيان يكون من شأنها دعم حكومة ميانمار في وضع وتنفيذ برامج الحوار بين الديانات والمجتمعات لتعزيز مستويات التفاهم

والتسامح والتعاون بين المجتمعات العرقية والدينية في البلاد وفي منطقة جنوب شرق آسيا بشكل عام.

(18) **يثني** على جهود المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي إلى ميانمار، تان سري سيد حامد البار، في أدائه لمهمته من خلال المساعي الحميدة والاتصالات مع سلطات ميانمار وممثلي المجتمعات المعنية.

(19) **يطالب** مجموعات منظمة التعاون الإسلامي في كل من نيويورك وجنيف وبروكسيل بعقد اجتماعات لفريق الاتصال بشكل منتظم، وذلك بهدف استعراض التطورات التي يشهدها وضع أقلية الروهينجيا المسلمة واستكشاف استراتيجيات للتواصل بشكل مستدام مع ميانمار، ومع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى، وإعداد تقارير يتم رفعها إلى أمين عام المنظمة.

(20) **يحث** الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة على مواصلة دراسة وضع أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار باعتبارها قضية ذات أولوية على جدول أعمال الهيئة.

(21) **يطلب** من الأمين العام وجميع الدول الأعضاء في المنظمة تقديم المساعدة والدعم الكامل بتمكين المبعوث الخاص للمنظمة المعني بميانمار لتسهيل تنفيذ هذا القرار على نحو فعال ومُنسَّق.

(22) **يفوِّض** الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بهذا الشأن إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية.

<EX-CFM-D-RES>